نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010

د. يوسف حميدي *
عمر هارون **
وردة موساوي ***

Résumé:

Parmi les préoccupations majeurs de toutes les politiques économiques des pays est comment maitriser l'inflation , objectif ultime de touts les instruments monétaires et financiers ,ce phénomène peut apparaitre comme un facteur influant sur la variation de l'indice général des prix à long terme d'une manière permanente et négative

Cet article a pour but d'étudier et d'analyser le phénomène de l'inflation en Algérie ainsi que les déterminants pour la période allant de 1990 au 2010 ,pour ce faire, nous essayerons de construire un modèle purement économétrique inspiré d'un état des lieux de l'économie algérienne.

Mots clés: inflation, les déterminants de l'inflation, l'inflation importé, l'inflation retardée, les salaires, le taux de change, le coefficient de la stabilité monétaire.

المستخلص: يعتبر التضخم أحد أهم المشكلات الإقتصادية التي تواجه أغلب دول العالم على إختلاف مستويات تقدمها، حيث يظهر أثره من خلال مساهمته في تغيير المستوى العام للأسعار على المدى الطويل وبشكل دائم، مما يؤثر على مختلف مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية، سواء بالنسبة للأفراد، المؤسسات أو الحكومات. كما أنه يتأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، التي أظهرتها المـــــــــدارس الاقتصاديـــة، لذلك سنتطرق إلى مختلف المحددات النظرية للتضخم، واسقاطها على الواقع الاقتصادي، باختيار الجزائر كعينة للدراسة، من خلال محاولة بناء وتقدير نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2010)

الكلمات المفتاحية: التضخم، محددات التضخم، التضخم المؤخر، التضخم المستورد، الأجور، سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي.

* أستاذ أستاذ محاضر "أ" جامعة المدية.
** طالب دكتوراه جامعة البليدة.
*** طالبة دكتوراه جامعة المدية.

مقدمة: لقد أصبح إستهداف ظاهرة التضخم، كبحها والتحكم فيها هدفا أساسيا ورئيسيا لسياسات أكبر القوى الإقتصادية، وهذا دليل قوي على خطورة هذه الظاهرة الإقتصادية وعمق تأثيرها في الواقع الإقتصادي.

إن الهزات الإقتصادية التي ضربت عمق إقتصاديات الدول كان التضخم سببا رئيسيا فيها، حيث نذكر زيمبابوي وكيف تخلت عن عملتها(الدولار الزيمبابوي) في بداية سنة 2009 لصالح مجموعة من العملات الأجنبية على رأسها الدولار الامريكي والجنيه الأسترليني، هذه الظاهرة التي ضربت أيضا ألمانيا نهاية الحرب العالمية الأولى، بعد أن ألزمتها دول الحلفاء (فرنسا، بلجيكا،بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية) بدفع تعويضات كبيرة لصالحها، ونظرا لتعدد إلتزامات ألمانيا في تلك الفترة إضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي، مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت تساوي 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في 1914 لتبلغ 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923.

إن هذا الإختلال الإقتصادي العويص، والذي إعتبرته المدرسة الكلاسيكية أنه ظاهرة نقدية بحته يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي تنعكس على الأسعار من خلال إرتفاعها الكبير، هذا التحليل ورغم موافقته للظاهرة في نهاية القرن الـ19 وبداية القرن الـ20[1]، لكنه لم ينسجم والأفكار الكينزية التي صاحبت الأزمة الإقتصادية 1929، والتي تعتبر أن التضخم هو نتيجة لإختلالات بنيوية إقتصادية، والناتجة بشكل خاص على زيادة الطلب على العرض مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وهذا ما ينتج عادة عن الإختلالات التي تحدث في الإقتصاد الحقيقي[2].

[1] لعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004، ص 143.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصاديةالتحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1994، ص- ص 133-145.

إن الجزائر وعلى غرار باقي الدول النفطية، عرفت مع بداية الألفية الجديدة طفرة في الموارد الإقتصادية والناتجة عن الإرتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد المورد الأساسي والرئيسي للإقتصاد الوطني بما يعادل 98 % من إيراداتها، كما أن إتجاه الجزائر لاتباع نهج يتماشى والفكر الكينزي المعتمد أساسا على تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال إعتماد سياسة مالية توسعية بحته، والتركيز على المشاريع العامة والبنى التحتية (بناء الجسور، الطرقات، الموانئ، المطارات. ..إلخ) في محاولة لخلق جو عام من الحركية الإقتصادية لتدوير عجلة الإقتصاد الوطني، مع الإعتماد على محاولات لجلب اللإستثمار الأجنبي وذلك بتحسين المناخ الإقتصادي، هذا بالإضافة لبروز المطالب الإجتماعية المطالبة بتحسين الظروف المعيشية سواء تعلق الأمر بـ الأجور، السكن، تحسين نوعية الخدمات. ..إلخ، كل هذا جعل السياسة الإنفاقية للدولة تبلغ أوجها منذ الإستقلال بثلاث برامج تنموية تمتد من 2001 إلى 2014 بغلاف إجمالي قدره 25939 مليار دينار – برنامج دعم النمو الإقتصادي 2001-2004 بغلاف قدره 525 مليار دينار جزائري، برنامج الخماسي الأول الممتد من 2004 إلى 2009 بـ 4200 مليار دينار، برنامج الخماسي الثاني 2010 إلى 2014 بغلاف قدره 21214 مليار دينار جزائري[3]-، وكل هذه المبالغ المعتمدة كما سبقت الإشارة إليها، هي نتيجة للقفزة في أسعار المحروقات، ومنه صار الإقتصاد الجزائري يتمحور حول ما يدره الريع النفطي على الخزينة الوطنية، أمام ضعف القيمة الحقيقية المضافة التي ينتجها الاقتصاد الوطني، وهو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء لإستراد كحل لتلبية الإحتياجات الوطنية، كل هذه المعطيات إنعكست على السياسة النقدية في الدولة خاصة بعد أن أقرت الحكومة الزيادات المتتالية في حجم الأجور، وظهور أزمة غياب السيولة، مما أجبر بنك الجزائر على التوجه للطبع النقدي وإصدار اوراق نقدية، في محاولة للرفع من الكلتة النقدية، كل هذه المؤشرات تعتبر في حد ذاتها من أهم محفزات التضخم نظريا، إلا أن هذه المرحلة تمثل النقيض

[3] Amir akef ,algeria , le Monde Bilan du monde 2011, edition France inter, France , 2011, p 92, p93.

لما كان في العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث وبسبب إنخفاض أسعار المحروقات، وما مرت به الجزائر من أوضاع سياسية وإقتصادية غير مستقرة، جعل الدولة لا تمسك بزمام الأمور وتتخبط في أوضاع إقتصادية أقل ما يقال عنها أنها مزرية، مما ألزم الجزائر بالتوجه إلى مؤسسات النقد الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، من أجل الإقراض لتسيير أوضاع الدولة، هذا ما عجل بإرتفاع المديونية حيث بلغت أوجها في 1996بـ 33 مليار دولار[4]، خاصة وأن برميل النفط وصل في نفس المرحلة إلى أقل من 9 دولار للبرميل هذا بالإضافة لغياب إحتياطي الصرف عن الخزينة الجزائرية كل هذه المؤشرات ومؤشرات أخرى أعطت إنطباع بالإنهيار الوشيك للإقتصاد الجزائري في تلك الفترة، خاصة وأن التضخم وصل لارقام مخيفة فاقت الـ30 [5]%.

مما سبق، يظهر أن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم في الجزائر سواء خلال المرحلة الأولى (1990-2000) التي عرفت فيها أسعار البترول إنخفاضا كبيرا، أو المرحلة الثانية (2000-2010) التي عرفت فيها أسعار المحروقات ارتفاعا محسوسا، لذلك سنعمل على تقديرها وتحديدها من خلال بناء نموذج قياسي، ومن هنا تتضح معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

[4] ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وإنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول الناميةجامعة بومرداس،الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006، ص 09.

[5] بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول الناميةجامعة بومرداس،الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006، ص 12.

-ماهي المحددات الرئيسية للتضخم في الإقتصاد الوطني ؟

و من ثم فقد إرتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية على الشكل التالي :

أولا : مفهوم التضخم وأسبابه

ثانيا: بناء النموذج القياسي للتضخم في الجزائر وتقديره.

ثالثا : قراءة تحليلية للتضخم في الجزائر

أولا : مفهوم التضخم وأسبابه

1. تعريف التضخم

هناك العديد من التعاريف الاقتصادية للتضخم تختلف باختلاف الأدبيات النظرية المفسرة لها.

حيث يعتبر أصحاب النظرية النقدية التقليدية والتي ظهرت في القرن التاسع عشر، أن التضخم ليس إلا نتيجة لزيادة في كميات النقود المطروحة للتداول أي أنه ظاهرة نقدية بحته. فالتضخم حسبهم لا يعدو أن يكون "التغير النسبي في أسعار للمستهلكين"، وذلك ما يؤثر على المستوى العام للأسعار، أو كما عبر عنه مارشال بأنه " الإرتفاع المستمر في الأسعار " وهو نفس التعريف تقريبا الذي صاغه كورتير بأن التضخم هو " الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض عندما تأخذ الأسعار بالإرتفاع"[6] أو كلوزو الذي عرفه على أنه "الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع "[7].

[6] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[7] حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 22.

أي أن التضخم حسب هؤلاء الأدباء يبنى على خاصيتين أساسيتين هما:" الإرتفاع العام الدائم والمستمر في المستوى العام للأسعار مع إنخفاض القدرة الشرائية للوحدة الواحدة من النقود ".

إن هذا التفسير النقدي لظاهرة التضخم بقي صالحا حتى منتصف القرن الـ20، أين جاءت أزمة الكساد الكبير 1929 -1933 والتي غيرت المفاهيم الإقتصادية، حيث تميزت هذه المرحلة بدخول الأفكار الكينزية والتحول إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

حيث عبر الإقتصاديين في هذه الفترة على أن التضخم يعبر عن:" الفجوة الحقيقية بين الطلب الكلي (مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات المطلوبة في الإقتصاد على مختلف أنواعها) والعرض الكلي (الذي يبين إجمالي قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل كافة المنتجين في الإقتصاد المعني)"[8]، وبعبارة أخرى فإن التضخم هو: "ذلك الإنخفاض الذي يمس قيمة النقد وإنخفاض إزدياد كمياتها بسرعة أكبر من تزايد السلع التي يستطيعون شرائها"، أي أن التضخم حسبهم لا يسند إلى اعتبارات نقدية.

وكتعريف شامل نقول أن التضخم هو:" كل زيادة في التداول النقدي تترتب عنها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معنية، تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار"[9].

[8] تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص قياس إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 30.

[9] حسين عناية غازي، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

حيث أن هذا التعريف يجمع بين الفكرتين، سواء أصحاب النظرية النقدية المتركزة على كون التضخم ظاهرة نقدية بحته، أو أصحاب النظرة الهيكلية والتي ترى أن التضخم هو نتاج لإختلالات هيكلية.

2. أسباب التضخم

لقد إختلفت الآراء الاقتصادية في تحديد أسباب واضحة ومقنعة لحدوث التضخم، لكن الواضح أن هذه الإختلافات يمكن تقسيمها على ثلاث أوجه رئيسية[10] من حيث البعد الفكري، فالأولى ترى أن التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بالعرض، الثانية ترى أن التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بزيادة التكاليف، والثالثة متعلقة بالكتلة النقدية: **أ. العوامل المتعلقة بالعرض**: وتتمثل هذه العوامل في:

- **زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري(إنخفاض الميل الحدي للإدخار)**:إن جل النظريات الإقتصادية ترى أن التوازن بين قوى العرض والطلب من أهم سبل إستقرار السوق، وتسمح بتحديد السعر التوازني الذي يرضي كلا الطرفين لكن إختلال التوازن بين الطلب الكلي الفعال، والعرض الكلي نظرا لكون الإقتصاد في حالة تشغيل كامل أو بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على توفير السلع والخدمات المطلوبة، يجعل الضغوط التضخمية تظهر إلى الواجهة وتشكل ضغط على الإقتصاد وهذا ما يكون عادة في الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث.

إلا أن المُلاَحَظَ أنه لا يمكن أن تُعَرَفَ كل فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي الفعال، كفجوة تضخمية فيجب أن تكون زيادة شاملة مضطردة ومستمرة.

- **العجز في الميزانية**: ويقصد به زيادة النفقات الحكومية العامة على إيراداتها العامة، بالقدر والكمية التي تقترضها الدولة والتي غالبا ما تكون من قبل البنك المركزي(بطرح سندات حكومية)، ويمكن أن تكون هذه الآلية مقصودة من الحكومة بهدف تمويل

[10] Pierre bezbakh,inflation et désinflation,cinquieme édition ,paris , France,2006, p 26.

مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، لكن في حالة عدم قدرة الاقتصاد على استعاب هذه الأموال فإنه سيؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في السوق،و بالتالي حدوث تضخم. أو بشكل ضروري لتغطية نفقاتها الضرورية كدفع رواتب الموظفين وتسيير شؤون البلاد، وهو ما يؤدي إلى زيادة أجور الأفراد، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع أمام محدودية العرض الكلي، وبالتالي إرتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

- **زيادة الإنفاق غير الفعال**: إن زيادة الإنفاق الغير الفعال يعد عبئ على الدولة، فهو عبارة عن ضخ لكتلة نقدية في السوق دون مقابل وأفضل مثال عن هذا العامل هو تمويل العمليات الحربية والتي تعد من أهم الأسباب المؤدية للتضخم، كون أن مسؤوليات الدولة في هذه الحالة الإستثنائية تزداد وتزداد معها المصاريف مما يجبر الدولة على التوجه نحو الإصدار النقدي غير المغطى، وهو ما يؤدي حتما لإنخفاض قيمة النقود في الدولة، وهذا من أهم المؤشرات على وجود تضخم؛ ومن أمثلة ذلك ما وقع لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت بـ 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في 1914، لتبلغ 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923[11].
- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي**: وذلك بعدم قدرة الجهاز الانتاجي على توفير وإمداد السوق بالسلع والمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع والفعال، سيؤدي بالضرورة لظهور التضخم وقد يرجع غياب هذه المرونة لنقص التكنولوجيا المسستخدمة أو لكون العملية الإنتاجية قديمة محدودة المردودية، وغيرها من العوامل القادرة على الحد من قدرة المنتجين على التأقلم مع الطلب الكلي الفعال، أو لنقص في عناصر الإنتاج في حد ذاتها.

[11] سكوت روجر، إستهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010، ص- ص 46-49.

- **تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل**: قد يصل الإقتصاد لحالة التشغيل الكامل، أي تصبح عوامل الإنتاج غير قادرة على التفاعل مع الطلب الموجه إليها؛
- **التوقعات والأوضاع النفسية**: قد تكون التغيرات في الطلب الكلي الفعال مبنية على حجج واقعية، لكنها في نفس الوقت وفي أغلب الأحيان تعتمد على العوامل النفسية التي تبنى على توقعات، أخبار وإشاعات تكون في أغلبها غير صحيحة، وإن كانت الحروب أبزر الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة قد تظهر كذلك في الظروف العادية كفترات الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية. وهذا ما أبرزته أغلب نظريات الإستهلاك التي ربطت الإستهلاك بالدخول (المتاحة، الدائمة)، المستوى الإستهلاكي والمحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه الفرد كنظرية الإستهلاك النسبي لبراون Brow ، حيث تبقى هذه الظاهرة نفسية أكثر منها إقتصادية.

ب. العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف :و تتمثل أساسا في

- **إرتفاع معدلات الأجور**: إن الأجر في النظام الرأسمالي هو نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، مع تدخل النقابات العمالية كأداة ضغط تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور لحفظ كرامة العمال، لكن في الواقع نجد أن هذه الضغوط تكون أكبر من تحمل الإقتصاد حيث تفرض هذه الضغوط في الكثير من الأحيان زيادات متواترة ومتقاربة تجعل القدرة الشرائية للعمال، ترتفع بسرعة أكبر من قدرة تكاليف الجهاز الإنتاجي معها(حيث يمكن أن يكون هذا الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل فلا يستطيع التكيف مع هذه الزيادات)، كما أنها ترفع من تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين مما يرفع مستوى الأسعار على المستوى العام وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية، لذلك سنرى مدى تأثير التغيرات الأجرية في معدل التضخم بالجزائر، خاصة وأن معدلات الأجور عرفت طفرة في السنوات الأخير بتحول الأجر القاعدي من 8000 دج ف 10000 دج إلى 12000 دج وصولا إلى 15000 دج، مع تعهد من

الحكومة بإيصاله إلى 18000 دج بحلول جانفي2012 (وهو ما حصل فعلا)[12] هذا دون تناسي التغيرات التي شهدتها أجور طبقة العمال المتقاعدين مع زيادات وصلت إلى 30 % مطلع الـ 2012.

- **الضغط الضريبي** :حيث يمكن أن نعرف الضغط الضريبي على أنه إجمالي الضرائب إلى الناتـج المحلي الخام، ويهدف لتحديد التغيرات الإقتصادية الناتجة عن الإقتطاعات الضريبية[13]. ومن خلال التعريف يمكن أن نستنتج مقدار الأثر الذي يلعبه الضغط الضريبي في الرفع من التكاليف، فكلما كان الضغط الضريبي مرتفع ساهم ذلك في الخفض من التنافسية داخل السوق، ورفع التكاليف المباشرة للمؤسسات مما ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار بالإرتفاع، ويَحدُ من قدرة السوق على التطور والتوسع وجلب الإستثمار، الذي سينعكس بدوره على المردودية الجبائية للدولة(قانون لافر).
- **إنخفاض قيمة صرف العملة الوطنية**: يؤدي إنخفاض العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى إلى إرتفاع معدلات التضخم، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد وحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية[14]، مما يتسبب خروج كميات كبيرة من رؤوس الأموال للخارج، وعرقلة إنسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سينعكس بالسلب على ميزان

[12] تطور الأجر القاعدي في الجزائر 2000-2006، جدول إحصائي مستخرج من موقع الرسمي للدوان الوطني للإحصائيات، تم الإطلاع عليه بتاريخ 20 جانفي 2012، بواسطة الرابط التالي .http://www.ons.dz/MASSE-SALARIALE,50.html

[13] بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليك في الإقتصاد، دار الخدونية، دون طبعة، الجزائر، 2008، ص222.

[14] حاكم محسن محمد،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003، ص 07.

المدفوعات، مما يضطر الدول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالإستدانة[15]، وهذا ما شرحه الإقتصادي السويدي جوستاف كاسل "Gusttav Cassel" 1916، في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشرائية للعملة حيث فسر أن إختلاف أسعار الصرف بين البلدين ما هو في الحقيقية إلا إنعكاس لإختلاف نسب التضخم بينهما $\Delta TC = INF$[16]

- **الدين الخارجي وتكلفته**: إن ترابط العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية، يجعل أي متغير مرتبط بالآخر خاصة إذا تعلق الأمر بالتضخم والذي يعد حلقة وصل بين أغلب المتغيرات الإقتصادية، ويمكن إبراز تأثير المديونية الخارجية على هذا الأخير من خلال عدة نقاط تبرز من خلال التحليل الإقتصادي، والمتمثلة في:

– **زيادة حجم المديونية وأعبائها**: هي دليل على إرتفاع حاجة الدولة من النقد الأجنبي المخصص لسد هذا الإرتفاع، وهو ما يعني إنخفاض القدر على الإستراد لدى البلد المدين (لتخصيصه تلك المبالغ لتسديد الدين) مما يخفض قيمة الواردات، ويرفع من المستوى العام للأسعار، وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية.

– **إرتفاع أعباء الديون**: يعني إرتفاع لأعباء وتكاليف المشاريع الممولة بقروض خارجية، مما سيولد ضغوطا تضخمية تؤدي لحصول إرتفاع في الأسعار السلع المصنعة.

---

[15] فضيلة جنوحات، إشكالية الدين الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية، في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص47.

[16] علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم الإستقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2003،ص- ص، 63- 66.

– تفاقم أعباء الديون سيرفع الضغط على العملة الوطنية وسعر صرفها مما قد يتسبب في إنخفاض قيمتها ويؤدي آليا لإرتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات والتي تعد في حد ذاتها ضغوط تضخمية من الصعب التحكم فيها.

- **التضخم المستورد**: يمكن تعريف التضخم المستورد على أنه ذلك التضخم، الذي يمس السوق الوطنية نتيجة إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في البلد المصدر، ومن خلال هذا التعريف البسيط يتضح أن تأثير التضخم المستورد يرتفع كلما زاد إنكشاف السوق الوطنية، وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال الإنتاج المحلي، حيث أن إرتفاع الميل الحدي للإستراد وطبيعة هيكل السلع المستوردة يعدان العاملان الأساسيان في تحديد مدى تأثير التضخم المستورد على السوق المحلية، مما يرفع من نسب التبعية الإقتصادية لهذه الدول[17].

ت. العوامل المتعلقة بالكتلة النقدية

لقد إتفقت العديد من المدارس الإقتصادية أن السبب الأول للتضخم لا يعدو أن يكون نقدي، حيث ترى هذه النظريات التوسع النقدي في الإقتصاد هو المسبب الرئيسي للتضخم، فالتوسع النقدي الناتج عن طبع النقود دون مقابل إقتصادي (إنتاجية) أو عيني (ذهب أو عملات صعبة)، سيؤدي لا محالة لحدوث تضخم، فضخ كتلة نقدية من هذا النوع في السوق ستنعكس بشكل سلبي على المستوى العام للأسعار من خلال دفعه للإرتفاع وهو ما حصل مع نهاية الحرب العالمية الأولى(1921-1923) في ألمانيا، حيث انخفضت قيمة النقود بشكل غير مسبوق (2 تريليون مارك لكل 1 دولار)، وذلك لإعتماد السلطات على طبع النقود عوض فرض الضرائب على

[17] تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، مرجع سبق ذكره، ص50، ص54.

الشعب لتغطية مصاريفها، مما أجبر السلطات الألمانية على تغيير عملتها إلى (الرنتنمارك) والذي يمكن تحويله لسندات ذات قيمة ذهبية[18].

إن الإعتقاد السائد حول أن التوسع النقدي هو المسبب الرئيسي للتضخم تم انتقاده من قبل الكينزيين مع أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، إلا أن المفكرين كفريدمان ساندوا الكلاسيك وواصلوا على نفس الفكرة، بربط التضخم الإقتصادي بالتوسع النقدي.

ثانيا: بناء النموذج القياسي للتضخم في الجزائر وتقديره.

إن عملية حصر المتغيرات المؤثرة على الظاهر الإقتصادية المدروسة، والمتمثلة في التضخم تعد من أصعب المراحل التي يمر بها إنشاء النموذج القياسي الإقتصادي، كونها المرحلة التي تربط بين النظرية الإقتصادية الشاملة والواقع الإقتصادي للدولة المراد دراستها، وهذا ما سنحاول فعله بتكييف النظرية الاقتصادية مع الواقع الإقتصادي، وذلك ببناء نموذج للتضخم في الجزائر، خلال المرحلة الممتدة ما بين 1990 إلى 2010.

1. صياغة النموذج القياسي للتضخم في الجزائر

إن النموذج المراد بنائه هو نموذج إقتصادي قياسي لإقتصاد مفتوح،و المتمثل في الإقتصاد الجزائري، وهذا بغية قياس ظاهرة التضخم خلال المرحلة الممتدة ما بين 1990و 2010.

لقد تميز الإقتصاد الوطني في مرحلة التسعينيات (1990-2000) بوضع متردي، حيث كان يمر بمرحلة حرجة تميزت بغياب الإنتاجية وإفلاس عدة شركات وطنية بالإضافة لضعف الموارد الإقتصادية نظرا لإنهيار أسعار المحروقات، تليها مرحلة

[18] منتدى الأعمال الفلسطيني، التضخم الإقتصادي حلات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الإقتصادية، أبريل 2011، ص 12.

جديدة (2000-2010) إختلفت جذريا عن سابقتها، وذلك منذ بداية الألفية الجديدة نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، الذي ساهم في تحرك عجلة الإقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق سيكون نموذج محددات التضخم في الجزائر مبني على الأفكار النظرية التي وصل إليها الفكر الإقتصادي، مع إحترام واقع الإقتصاد الوطني والذي يتفرد عن باقي الإقتصاديات، بخصوصيات تجعل النموذج الذي يطبق على الجزائر قد لا يكون مناسب لإقتصاد آخر.

وفيما يلي نستعرض المتغيرات المختارة لتكوين النموذج الخاص بدراسة محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010 والذي يحتوي على المتغيرات التالية :

1. **المتغير المُفَسَر المدروس**: وسيكون في هذه الحالة التضخم والذي نرمز له بالرمز (inf)
2. **المتغيرات المفَسِرة** : والتي سكون هي المتغيرات المفسرة لظاهرة التضخم في الجزائر وهي :

أ. معامل الإستقرار النقدي والذي نرمز لها بالزمز (b)[19]؛
ب. سعر الصرف والذي نرمز له بالرمز (tch)؛
ت. أسعار البترول والتي نرمز لها بالرمز (ppt)؛
ث. الأجور والتي نرمز لها بالرمز (smg)؛
ج. النمو الإقتصادي والذي نرمز له بالرمز(croi)؛
ح. النفقات العامة والتي نرمز لها بالرمز(depp)؛
خ. التضخم المستورد والذي نرمز له بالرمز(infet) ؛
د. التضخم مبطئ بدرجة واحدة والذي نرمز له بالرمز(inf1) ؛

[19] $B = \frac{\Delta M / M}{\Delta Y / Y}$

ذ. الكتلة النقدية والتي نرمز لها بالرمز(m2).

على إثر هذه المتغيرات ستكون معادلة النموذج كما يلي :

$$\inf = f(b, tch, ppt, smg, croi, depp, \inf et, \inf 1, m2)$$

حيث أن الصيغة الرياضة لقياس هذا النموذج القياسي الخاص بمحددات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990و 2010، والذي سنتعامل معه وفق الصيغة أسية التالية :

$$\begin{aligned}\inf_t &= \exp(\beta_0) + \exp(\beta_1 b_t) + \exp(\beta_2 tch_t) + \exp(\beta_3 ppt_t) \\ &+ \exp(\beta_4 smg_t) + \exp(\beta_5 croi_t) + \exp(\beta_6 depp_t) \\ &+ \exp(\beta_7 \inf et_t) + \exp(\beta_8 \inf 1_t) + \exp(\beta_9 m2_t) + \varepsilon_t\end{aligned}$$

والتي سنعالجها بإدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات ليصبح شكل الدالة كالتالي:

$$\begin{aligned}\ln\inf_t &= \beta_0 + \ln\beta_1 b_t + \ln\beta_2 tch_t + \ln\beta_3 ppt_t + \ln\beta_4 smg_t + \ln\beta_5 croi_t + \\ &\ln\beta_6 depp_t + \ln\beta_7 \inf et_t + \ln\beta_8 \inf 1_t + \ln\beta_9 m2_t + \varepsilon_t\end{aligned}$$

إن هذا النموذج الذي يُرادُ من خلاله دراسة محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، تم العمل فيه على أساس الربط بين الفكرتين الأساسيتين اللتين تفسران التضخم حسب ما جاء في الفكر الإقتصادي. تتمثل الفكرة الأولى: في كون أن التضخم ما هو إلا أثر مباشر لعدم التحكم في الكتلة النقدية، أما

الفكرة الثانية: فتقول أن التضخم هو نتيجة لإختلالات هيكلية داخل الإقتصاد، وعدم تحكم في آليات الإقتصاد المدروس، مع مراعاة خصوصية الإقتصاد الوطني الذي يتميز بخصائص ومميزات لا توجد في باقي الاقتصاديات الأخرى.

لقد تم التخلي عن بعض المتغيرات التي كان من المفترض إدراجها في النموذج، والتي تعتبر مؤثرة نظريا، نظرا لعدم، تأثيرها في التضخم الجزائري، على غرار الدين العام.

2. تقدير النموذج القياسي للتضخم في الجزائر

تعتبر عملية التقدير من أهم المراحل التي تعتمد عليها الدراسة القياسية، حيث يفترض في الدراسة التقيد بالعديد من الضوابط، من أجل التأكد أن النتائج التي سيتحصل عليها ستكون الأقرب إلى الواقع، حيث أن المؤشرات الإحصائية سواء المتعلقة بصلاحية النموذج أو المتغيرات هي الأهم في تحديد ذلك، بالإضافة لدرجة المعنوية التي يعتمد عليها في قبول النتائج والتي كلما كانت أكبر كلما أخذنا النتائج بموثوقية أكبر.

حيث قبل أن نمر بمرحلة التقدير قمنا بالتأكد من إستقرارية المتغيرات، والتي كانت مستقرة في الدرجة الأولى وذلك بإستخدام الإختبارات المتعارف عليها والمتمثلة في دالتي الإرتباط الذاتي والجزئي بالإضافة إلى إختباري ديكي فولر وديكي فولر الموسع، وذلك بإستعمال برنامج Eviews4.0 في عملية التقدير وإستخراج النتائج، وذلك للسهولة التي يمنحها للباحث في التعامل مع المعطيات.

أ. تقدير النمودج بطريقة المربعات الصغرى العادية وتأكد من صلاحيته:

من خلال برنامج E views 4.0، وبعد التأكد من أن السلسلة مستقرة، نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي لأهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010.

- **تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية** حيث وبعد إجراء الإنحدار، على المتغيرات التسعة المفسرة للتضخم حصلنا على التقدير التالي، الذي يبين تأثير كل متغيرة على التضخم.

lninf = 0.851+1.738754 infet1 + 0.139080 B +0.301409 ppt1 – 4.425704 tch
t (1.840578) (2.462378) (1.989723) (0.614443) (-2.979972)

+1.049584depp1 +0.394339 croi +7.063969 smg – 0.385751 inf1 – 69.96675m2
(1.376535) (1.689690) (2.995515) (-2.302045) (-2.662638)

R^2= 0.80671 DW = 2.259325 F= 4.630215 N=20

التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال تقدير النموذج بعد عملية الإستقرارية للمعطيات، أن النموذج ككل مقبول بمعنوية 01% وهذا حسب إختبار فيشر والذي وجدنا أن قيمته المحسوبة (4.63) أكبر من قيمته المجدولة (3.56)، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول، وحسب معامل التحديد الذي وصل إلى. 8067% أي أن المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع بهذه القيمة.

أما إختبار ستودنت، والذي يختبر معنوية كل متغيرة على حدى فنجد أن المتغيرات منقسمة على ثلاث مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى المتغيرات التي فسرت المتغير التابع بـ 05% وهي (التضخم المستورد، سعر الصرف، الأجور، التضخم المؤخر، والكتلة النقدية).

أما المجموعة الثانية فهي، للمتغيرات التي فسرت المتغيرة التابعة لكن بمعنوية 10%، وتضم هذه المجموعة (معامل الإستقرار النقدي، وأسعار البترول).

أما المجموعة الثالثة، فهي المتغيرات التي لا تعتبر معنوية، وتتمثل في متغيرتين أساسيتين وهي (النمو الإقتصادي، والنفقات العامة).

- **إثبات صلاحية النموذج وإستقراه**

إن هذا العنوان يهدف إلى إثبات أن النموذج المدروس هو نموذج صالح، وهذا من خلال إختبارات الصلاحية المعروف بإختبار رامسي (Rameseytest)، بالإضافة إلى إختباري كوسيم (Cusum test) وكوسيم سكوار (Cusum SQ test) والذي نكتشف من خلاله تواجد أو عدم تواجد إنكسار داخل النموذج، ليتم التأكد في الأخير بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إختبار جاك بيرى(Jarque bera).

حيث اتضح من خلال اختبار كوسيم عدم وجود انكسار في السلسلة، والإختبار مقبول بـ 05% وهو ما أكده إختبار كوسيم سكوار، والذي وضح عدم وجود أي تغير هيكلي في السلسلة، والسلسلة مستقرة مع الزمن كما أن الإختيار كان مقبول بـ 05 %، وهو نفس حال إختبار رامسي الذي أكد صلاحية النموذج من خلال إختبار فيشر وكان مقبول بمعنوية 05%، كما ان إختبار جاك بيرى والذي يؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومما سبق نستطيع أن نؤكد أن النموذج صالح ويمكن الإعتماد عليه، ومنه نتوجه للتأكد من باقي الفرضيات إن كانت محققة ويتعلق الأمر بالإرتباط الذاتي للأخطاء والتعدد الخطي.

ب. تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة

نقوم بتقدير النمودج وفق طريقة المربعات الصغرى المعممة، والتي من خلالها يتم التخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، وذلك بتطبيق برنامج E views4.0

lninf = 0.949120+1.494201 infet1 + 0.1318B +0.341194 ppt1 – 4.338346 tch
t (1.74591) (1.461305) (1.739870) (0.546377) (-2.845113)

+1.045949depp1+0.462222croi+6.725915smg–0.380328inf1–70.17921m2
(1.256617) (1.588770) (2.449297) (-2.074890) (-2.638987)

R^2= 0.791880 DW = 2.127460 F= 3.804920 N =18

التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال تقدير النموذج، بعد عملية الإستقرارية المعطيات أن النموذج ككل مقبول بمعنوية 01% وهذا حسب إختبار فيشر والذي وجدنا أن قيمته المحسوبة (3.80) أكبر من قيمته المجدولة (3.71)، وهذا ما يدل على أن النموذج ككل مقبول، وحسب معامل التحديد الذي وصل إلى 79.18% أي أن المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع بهذه القيمة.

أما إختبار ستيودنت، والذي نختبر من خلاله معنوية كل متغيرة على حدى، نجد أن هناك ثلاث مجموعات فيه، حيث تتمثل المجموعة الأولى في المتغيرات غير المعنوية، والتي تتمثل في (التضخم المستورد، النفقات العامة، النمو الإقتصادي، معامل الإستقرار النقدي، أسعار البترول).

أما المجموعة الثانية فتتمثل في المتغيرات المعنوية بـ 05% وهي (الكتلة النقدية، أسعار الصرف، الأجور) أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتحوي على متغيرة واحدة معنوية بـ 10% وهي (التضخم المؤخر).

لكن هذا النمودج، بدوره يحوي على تعدد خطي، وقد تم الكشف عليه من خلال إختبارين الأول هو إختبار كلان (klein) حيث أن هذا الإختبار، لم يوضح وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، لكن يعرف عن هذا الإختبار ضعفه، لهذا تمت الإستعانة بختبار ثاني والذي يعرف بإختبار فيرار غلوبر (Ferrer- glauber) والذي أوضح وجود

تعدد خطي، ولتصحيح هذا المشكل الإحصائي، يجب علينا الإعتماد على تقدير الخطوة بخطوة، الذي يعمل على حذف المتغيرة المفسرة المؤثرة على النموذج.

ت. تقدير النموذج من خلال طريقة خطوة بخطوة للتخلص من التعدد الخطي

سيتم تقدير النموذج وفق طريقة الخطوة بخطوة وهذا بغية التخلص من مشكلة التعدد الخطي، التي تشكل مشكل إحصائي كبير للنموذج، والتي تجعل النتائج غير دقيقة كون أن تأثير المتغيرات المفسرة على بعضها البعض يجعل النتائج المحصل عليها غير موثوقة ومن خلال برنامج E views4.0، نحصل على النتائج التالية:

lninf = 1.076054 +1.834523infet1 + 0.150268B – 4.703268 tch
t (2.270483) (2.346107) (2.298648) (-3.558134)

+0.883218depp1+0.423017croi+7.269922smg–0.394765inf1–73.09617m2
(1.178432) (1.555926) (2.945903) (-2.256981) (-2.909707)

R^2= 0.784977 adj R = 0.612958 DW = 2.252279 F= 4.563324 N =18

التحليل الإحصائي

من خلال تقدير النموذج بواسطة طريقة خطوة بخطوة، نجد أن النموذج ككل مقبول بمعنوية 01%، حيث نجد أن القيمة المحسوبة لفيشر مقدرة بـ (4.56)، والقيمة المجدولة له تقدر بـ (3.71) مما يدل على أن النموذج جد مقبول. أما فيما يخص معامل التحديد، فإننا نجد أنه وصل إلى 78.49% مما يدل على أن المتغيرات تفسر المتغير التابع بهذه النسبة.

كما أن هذا الإختبار قام بحذف المتغيرة المفسرة المتمثلة في أسعار المحروقات، وذلك لإرتباطها مع المتغيرات الأخرى، ويعتبر هذا الأمر طبيعي كون أن أسعار المحروقات هي المتغيرة التي تؤثر في أغلب المتغيرات الوطنية، بالإضافة إلى أنها المصدر الوحيد لتمويل الإقتصاد الوطني.

كما أن إختبار المعنوية لكل متغيرة، والذي يتم عبر إختبار ستودنت نلاحظ من خلاله أن كل من المتغيرتين (النمو الإقتصادي والإنفاق العام) غير معنويتين وهذا ما يدل على أنهما لا تؤثران في التضخم في الجزائر بشكل كبير، مما يترك المجال أمام ستة متغيرات يمكن إعتبارها كمحددات للتضخم في الجزائر. حيث نجد أن كل من معامل الإستقرار النقدي، التضخم المستورد، الكتلة النقدية،التضخم المؤخر والأجور متغيرات مؤثرة في النموذج بمعنوية 05%، أما المتغيرة المتمثلة في سعر الصرف فتعتبر الأكثر معنوية بـ 01%.

حيث يمكن كتابة النموذج النهائي للتضخم في الجزائر للفترة الممتدة بين 1990-2010 بالشكل التالي:

lninf = 1.076054* +1.834523infet1* + 0.150268B* – 4.703268 tch**
t (2.270483) (2.346107) (2.298648) (-3.558134)

+7.269922smg*–0.394765inf1*–73.09617m2*
(2.945903) (-2.256981) (-2.909707)

R^2= 0.784977 adj R = 0.612958 DW = 2.252279 F= 4.563324** N =18

** معنوية بـ 01%.

* معنوية بـ 05%.

حيث نحذف كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، لتبقى ستة متغيرات مفسرة للتضخم في الجزائر، والمتمثلة في كل من: التضخم المستورد، التضخم المؤخر، معامل الإستقرار النقدي، الكتلة النقدية، سعر الصرف الإسمي والأجور.

ثالثا : قراءة تحليلية للتضخم في الجزائر

إن الدراسة القياسية مرحلة جد مهمة، توضح للدارس مدى توافق النظرية الإقتصادية مع الواقع الإقتصادي، خاصة وأن جل النظريات المطبقة و المعتمد عليها في الميدان الإقتصادي هي نتيجة لتجارب خارجية.

إن تحليل النموذج القياسي للتضخم في الجزائر، بين أهم المحددات التي تؤثر على التضخم في الجزائر، والتي تقلصت إلى ستة متغيرات بعد أن كانت تسعة متغيرات في أول البحث، وذلك بعد إزالة كل من أسعار البترول بسبب المشكل الإحصائي المتمثل في التعدد الخطي، والنمو الإقتصادي والإنفاق العام بسبب ضعف المعنوية.

وبعد أن تم تحليل المتغيرات الستة المعنوية المتبقية في النموذج الأخير، والتي أوضحت عدم توافق الكتلة النقدية مع الواقع الإقتصادي الوطني، وذلك لعدم دقة المعطيات.

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير التضخم في الجزائر، وفق النمودج القياسي بخمسة متغيرات أساسية هي: معامل الإستقرار النقدي، التضخم المستورد، التضخم المؤخر، الأجور وسعر الصرف .

حيث بين النموذج المدروس أن هذه المتغيرات تفسر المتغيرة التابعة المتمثلة في التضخم بـ 60%، وهذا وفق معامل التحديد المصحح، والذي يبين مدى قدرة المتغيرات المدرجة على تفسير المتغيرة التابعة، أما الـ 40% فهي تدخل ضمن ما يعرف بالبواقي، أو متغيرات لم تدرج ضمن النموذج وتؤثر على المتغير التابع.

وفي هذا الصدد يجب أن يشار إلى أن التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990 -2010 تأثر بمتغيرات لم يستطع النموذج القياسي إستحداث متغيرات لقياسها.

حيث أن التضخم في الجزائر يتأثر بالمشاكل الهيكلية التي تميز الإقتصاد الوطني وعلى رأسها الإحتكار، فالجزائر كانت ولا تزال تعاني من إحتكار المنتجات والخدمات، مما يجعل التضخم يتأثر بهذا النوع من المؤثرات والتي لا يستطيع النمودج قياسها أو التعبير عنها، كما أن هذا النوع من المشاكل الهيكلية، هو في الأصل خرق لفرضية أن النموذج المدروس هو نموذج في إقتصاد سوق مفتوح، بالإضافة للتضخم الناتج عن الطفرات الإستهلاكية المفتعلة أو الموسمية، الناتجة بشكل أساسي على المضاربة. إذ نجد مثلا أزمة مواد البناء في السوق الوطنية التي تحدث بين الفينة والأخرى بسبب المضاربة وكثرة الطلب عليها في وقت واحد، وذلك يرجع بالأساس للمشاريع الضخمة خلال برنامجي الإنعاش الإقتصادي والخماسي الأول والثاني، بالإضافة للتضخم الموسمي الناتج عن المواسم الاجتماعية: كالأعياد، رمضان، والدخول الإجتماعي، والتي يمكن إدراجها في النموذج كمتغيرات صورية، وهو الأمر الذي لا يمكن القيام به في النموذج المدروس كونه نموذج سنوي، أو إعتماد السوق الوطنية وبنسب تفوق الـ90 % على البنوك العمومية، وهذا ما يجعل الإقتصاد الوطني جامد، وغير قادر على إستحداث نشاط إقتصادي.

وبالعودة إلى النتائج المتحصل عليها من النموذج، نجد أنها واقعية وتوافق الواقع الإقتصادي الوطني، فمحددات التضخم في الجزائر متسلسلة في تأثيرها، حيث نجد أن الزيادة في الأجور مع غياب المردودية في العمالة(فالقطاع العام في الجزائر يشغل فئة كبيرة من الطاقة العاملة في الجزائر تقارب حسب تقارير المركز الوطني للإحصائيات 40%، وفي الأدبيات الإقتصادية يعتبر القطاع العام جهاز غير منتج كونه يقدم خدمات) ورغم أن هذه الزيادة في الغالب تكون عبارة عن زيادة صورية(غير حقيقية)، لكنها تخلق طلب جديد، وهو الأمر الذي يستلزم توفير منتجات بغية تغطية الطلب، لكن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، تحتم على السلطات الوصية اللجوء إلى الإسترداد خاصة مع دخول الجزائر عالم الحرية الإقتصادية بداية من 1990 وهو الأمر الذي فتح المجال أما المستوردين الخواص، مما يجعل الدولة عاجزة عن التحكم في

القطاع، وهذا ما يجعل الجزائر عرضة لإستراد التضخم مع السلع المستوردة، مما يرفع من نسب التضخم، خاصة وأن الأجور ممثلة في النموذج بالأجر القاعدي، وهو المؤشر الذي يقيس الزيادة في جل القطاعات الإقتصادية لإرتباط تحديده بالثلاثية (الحكومة، أرباب العمل، نقابة العمال).

إن سعر الصرف وبكونه وسيط في عمليات التبادل، يكون المتغير الرئيسي والأكثر تأثيرا على التضخم، وهذا ما يعتبر منطقيا من خلال التحليل السابق، فزيادة الطلب على الإستراد هي في الحقيقة، خروج للعملة الصعبة من الدولة، مما يضعف مكانة العملة الوطنية في السوق الدولية، هذا بالإضافة لغياب تنافسية المنتجات الوطنية وضعف جودتها، مما يجعل التصدير أمر بعيد المنال، بالإضافة للسوق الموازية التي تعد من العوامل المخفضة لقيمة العملة، كل هذه العوامل تجعل من التضخم يرتفع بشكل أكبر.

إن الرفع من الأجور سينعكس بالتأكيد على الكتلة النقدية في السوق مقارنة مع الإنتاجية القليلة، وهذا ما يجعل الإستقرار النقدي عامل مؤثر على التضخم في الإقتصادي الوطني، خاصة وأن القطاع الإنتاجي في الجزائر صغير خارج المحروقات، حيث لا تتجاوز صادرات الجزائر خارج المحروقات الـ مليار دولار.

وبالتالي فإن الكتلة النقدية في حد ذاتها غير مؤثرة على التضخم في الجزائر، لكن عدم توافق الكتلة النقدية مع الإنتاجية، هو عامل جد مؤثر، ويرجع هذا بالأساس للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، حيث نجد أن الكتلة النقدية المطروحة في السوق، تتجاوز الإنتاجية المتوفرة فيه، والتي تعتمد في الأساس على تطور الريع البترولي، وهو السبب الذي جعل معنوية النمو الإقتصادي ضعيفة في النموذج.

إن العامل النفسي الموضح في هذا النموذج من خلال التضخم المؤخر والذي يربط توقع الأفراد وتصرفاتهم وفق التضخم السابق، مما يبين أن الفرد الجزائري يتمتع بالرشادة الإقتصادية، لكن ما تبين أن العلاقة العكسية هي في الحقيقة ناجمة عن المضاربة التي يتميز بها الإقتصاد الوطني، بالإضافة لدعم الأسعار الذي تقوم به الدولة،

فمؤشر الرشادة الإقتصادية في هذا النموذج لا يعبر عن رشادة الأفراد، فطبيعة الفرد الجزائري لا تسمح له بتخفيض مستواه المعيشي نتيجة إرتفاع الأسعار، مما يجبر الدولة على زيادة مساعداتها، لتغطية الفجوة بين دخول الأفراد وطلباتهم.

إن تحليل واقع التضخم في الجزائر، أمر صعب لإرتباطه بالعديد من المتغيرات والعوامل، ومن خلال التحليل السابق يظهر بوضوح أن التضخم في الجزائر ناتج بصفة واضحة، عن الإختلال الهيكلي الموجود في الإقتصاد الوطني، فغياب الإنتاج، والرفع غير المدروس في الأجور والدعم الحكومي، أدوات محفزة للتضخم الذي يستورد للجزائر مع وارداتها، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى، مما يخلق شبكة مترابطة من العوامل التي تصنع التضخم.

خاتمة

من خلال ماسبق، يتضح أن الاقتصاد الوطني الجزائري تميز بوضعيتين مختلفتين، حيث في المرحلة الأولى الممتدة مابين 1990- 2000 عرفت ضعف كبير في مصادر تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، مما أجبر الجزائر على الإعتماد على سياسات تقشفية، أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 2000 و2010، فقد عرفت طفرة نوعية في مختلف المجالات نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات. كما تم استخلاص النتائج التالية:

1. أن الكتلة النقدية لا تعتبر من بين محددات التضخم في الإقتصاد الوطني، لكن أثرها يظهر من خلال معامل الإستقرار النقدي الذي يقيس مدى تلاؤمها مع إنتاجية الإقتصاد، مما يؤكد أن غياب الإنتاجية عن الإقتصاد الوطني هي الدافع الحقيقي للتضخم وليس الكتلة النقدية.

2. إن الإنفاق الحكومي لا يعتبر حاليا محددا من محددات التضخم في الجزائر، ويعود ذلك بالأساس للفترة المدروسة، والتي تتميز بالتضاد، فالإنفاق العام كان جد محدود في المرحلة الأولى نتيجة غياب الموارد المالية عن الدولة وإتباعها لسياسات تقشفية، عكس المرحلة الثانية التي تميزت بالإنفاق العام الكبير، وهو ما يجعله أهم عامل للتضخم خلال العشرية القادمة إذا بقي الإنفاق على ما هو عليه.

3. إن النمو الإقتصادي في الجزائر، لا يعبر عن حقيقته نظرا لارتباط مستوى أدائه بالمحروقات، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات التي أجريت على الإقتصادات الخليجية الأقرب للجزائر من حيث إعتمادها على الريع البترولي كمرتكز شبه وحيد للإقتصاد.

4. كان من المتوقع ظهور أسعار المحروقات كعامل محدد من محددات التضخم في الجزائر، لكن إرتباط هذه المتغيرة مع متغيرات أخرى إحصائيا جعلها تزول من النموذج، وهذا دليل آخر على حجم إعتماد الجزائر على الريع البترولي، في تسيير جل مناحي الحياة الإقتصادية وحتى الإجتماعية، مما يجعل أي دارس للإقتصاد الوطني يدق ناقوس الخطر حول مستقبل الإقتصاد الوطني، خاصة والضعف الملحوظ على مستوى هيكل الإقتصاد الوطني.

5. إن ظهور التضخم المستورد كعامل أساسي في التضخم هو أمر عادي في إقتصاد لا يحقق إكتفاء ذاتي حتى في مشتقات البترول، إن التضخم المحلي يتأثر بشكل كبير بالتضخم المستورد لتعاظم الإستراد الجزائري لمختلف المنتجات والحاجات الوطنية؛

6. إن الزيادة غير المتناسقة في الأجور مع المردودية، تجعل هذه الأخيرة من بين الإختلالات الواضحة على الصعيد الوطني، حيث أن هذه المعادلة أي (الأجر والمردودية) تعتبر من أساسيات توازن أي إقتصاد مهما كان حجمه، لكن الجزائر لا تزال تعمل على إرضاء العمالة في مقابل التوازن الإقتصادي، وهو ما يجعل الأجور من بين أهم المتغيرات ومحددات التضخم على الصعيد الوطني، بالإضافة لكون الأجور عامل مضخم للتكاليف مما يرفع أسعار السلع المنتجة محليا على قلتها؛

7. إن التضخم المؤخر من بين المتغيرات المؤثرة على التضخم في الجزائر، وفي قراءة إقتصادية لهذا المحدد، يتضح أن المتعاملين الإقتصاديين يعملون وفق نظرية التوقعات، ويوفقون إستهلاكهم مع التضخم، لكن التحليل المنطقي لهذا المؤشر يشير لتدخل الدولة بسياسات تسقيف ودعم للأسعار مما يجعل التضخم يرتبط إرتباط عكسيا مع التضخم المؤخر، فإذا كان التضخم مرتفع تعمل الدولة على زيادة الدعم مما يخفض الأسعار ومنه ينخفض التضخم، والعكس صحيح، هذا دون إغفال عامل المضاربة الذي يؤثر هو الآخر؛

8. يرتبط سعر الصرف بالتضخم بشكل عكسي، وقد تبين من خلال النموذج المدروس أن التضخم في الجزائر يتأثر بشكل كبير بهذه المتغيرة الحساسة، وكان بالإمكان أن نجد أثر أكبر لسعر الصرف لو كانت الجزائر تعتمد على نظام صرف حر، لكن رغم هذا إتضح أن هذا الأخير من بين المتغيرات الأكثر تأثيرا في التضخم، وهذا نتيجة طبيعية لكثرة الإسترداد وقلة التصدير والسوق الموازية التي تشكل جزءا هاما من الإقتصاد الوطني؛

9. إن إعتماد الجزائر على سياسة دعم الأسعار وتسقيفها، خاصة بالنسبة للسلع الضرورية يجعل التضخم في الجزائر ينتمي للتضخم المكبوت، والذي يدار بواسطة سياسات حكومية، وهذا ما يوضح أن التضخم في الجزائر هو في حقيقة الأمر أعلى من النسب المصرح بها، فإذا توقفت الدولة عن دعم المواد المدعمة حاليا، سيكون هناك إرتفاع كبير في الأسعار، لن تستطيع أي سياسة التحكم فيه.

المراجع:

- لعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصاديةالتحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1994.
- ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وإنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول الناميةجامعة بومرداس،الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.
- بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول الناميةجامعة بومرداس،الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.
- حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص قياس إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- سكوت روجر، إستهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010.
- تطور الأجر القاعدي في الجزائر 2000-2006، جدول إحصائي مستخرج من موقع الرسمي للدوان الوطني للإحصائيات، تم الإطلاع عليه بتاريخ 20 جانفي 2012، بواسطة الرابط التالي .http://www.ons.dz/MASSE-SALARIALE,50.html
- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليك في الإقتصاد، دار الخدونية، دون طبعة، الجزائر، 2008
- حاكم محسن محمد،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق،2003.
- فضيلة جنوحات،إشكالية الدين الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية، في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم الإستقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2003.

- منتدى الأعمال الفلسطيني، التضخم الإقتصادي حلات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الإقتصادية، أبريل 2011.

- Pierre bezbakh, inflation et désinflation,cinquieme édition, Paris, France, 2006.

- Amir akef, Algeria, le Monde Bilan du monde 2011, edition France inter, France , 2011.